

# المشاركة الجموعية و علاقة الشباب بالسياسة في الجزائر

\*  
عمر دراس

## مقدمة

تميز الفضاء الجموعي بانفجار منقطع النظير و فيض فريد لم تشهده الجزائر من قبل و ذلك بعد أحداث أكتوبر 1988 و تحديدا بعد صدور القانون "الليبرالي" 30/90 المؤرخ في 1990/12/04 والمتضمن شروط تأسيس وتنظيم الجمعيات. غير أننا لاحظنا في السنوات الأخيرة نوعاً من البرودة والفتور قد أصاب عددا كبيرا من الجمعيات مما شل حياتها على العموم، ان لم نقل موتها البطيء، خاصة الحديثة النشأة منها.

و يمكن أن نقدم مؤشرين رئيسيين لتبيان هذه الظاهرة :

أولا : على المستوى الكمي : عندما نتابع ونتفحص التطور العددي للجمعيات خلال العشرية الأخيرة، يتضح لنا جليا أن هناك تناقضا لعدد الجمعيات المعتمدة الجديدة و بالتحديد ابتداء من سنة 1994 كما سنوضحه لاحقا.

ثانيا : أما على المستوى النوعي، و نقصد بذلك نوعية و كثافة نشاطات الجمعيات، فيمكن تلمسه من خلال الخمول و الفتور الذي انتاب عددا لا بأس من الجمعيات، أو اختفاء بعضها فور نشأتها<sup>1</sup>، وفي هذا السياق يشير

---

\* باحث في مركز البحث في الأنثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية  
أنظر حول هذا الموضوع دراس عمر : الظاهرة الجموعية في وهران . مجلة إنسانيات رقم 8 (ص. ص 17/95)

بعض مسئولى الولاية بمدينة وهران بأن جمود واختفاء الجمعيات قد يتراوح ما بين 70 و 80% من أصل 1500 جمعية معتمدة في ولاية وهران<sup>2</sup> .  
 إن هذا الطابع العرضي و العابر الذي طغى على الحياة الجمعوية عموما خلال السنوات الأخيرة دفعنا للاهتمام بحيثيات هذه الظاهرة كمحاولة منا لفهمها وتفسيرها. ولإلقاء الضوء على ذلك اعتمدنا على دراسة و تحليل مسألة جوهرية ألا وهي المشاركة الجمعوية و مستوى و نوعية الالتزام الجمعوي للفاعلين المتواجدين داخل الفضاءات الجمعوية.  
 - و قد فضلنا اختيار جمعيات الشباب أو تلك التي تقوم بخدمة هؤلاء كموضوع ومجال دراستنا.

- و نعتقد أن هذا الاختيار لم يأت صدفة ما دام أن هذه الفئة الاجتماعية تمثل 70% من عدد السكان الاجمالي في الجزائر، و تعتبر بمثابة أرضية صراعات سياسية، و تحديات هامة لا يمكن للدولة أن يهملها أو يتجاهلها، لأن الحركات الاجتماعية و الهزات السياسية و السخط الاجتماعي في الجزائر مصدرها كان دوما من مبادرة فئة الشباب بالأساس.

- و للتطرق لموضوع المشاركة الجمعوية الشبانية اعتمدنا على نموذج تحليل يتضمن سلسلة من المعايير و المؤشرات التي نستطيع عن طريقها الاجابة على الفرضيات و التساؤلات الآتية :

- ما هي خصوصيات المشاركة الجمعوية لدى الشباب ؟ ثم ما هو وزنها على المستوى الفردي و المحيط الاجتماعي ؟

- ما هي تمثالات الشباب لهذه المشاركة الجمعوية، و ماذا ينتظرون من ورائها ؟ بمعنى آخر ما هو المغزى و ما هي الخلفيات التي تحملها هذه المشاركة إن وجدت؟ الى أي مدى تساهم المشاركة الجمعوية في هيكلية الهوية

و يمكن ملاحظة التناقص العددي للجمعيات الجديدة عند تفحصنا للصحافة الوطنية إذ تلزم الجمعيات المعتمدة بالاعلان عن نفسها في إحدى الصحف .  
 أما فيما يتعلق بنسبة وفيات الجمعيات فإننا نجد صعوبة كبيرة لتحديد لها لأن الجمعيات لا تعلن و لا تخبر رسميا الهياكل المعنية بذلك : فعلى سبيل المقارنة تقدر نسبة الوفيات الجمعوية بحوالي 20% فقط في فرنسا أنظر :

الشبانية ؟ ومن ثمة ما هو مجال ودرجة التأثير الاجتماعي و التغيير الفردي و الجماعي المنبثقين من تلك المشاركة الجموعية؟  
- كيف يتصور الشباب المجال السياسي و فعاليته ؟ كيف يتعاملون مع المجال السياسي ، موقفهم من الحياة السياسية وما هي خصوصيات ثقافتهم السياسية وميزاتها ؟

## 1. المشاركة الجموعية في الجزائر

- تعتبر المشاركة الجموعية فعلا إراديا في بناء المواطنة ، و التي تستند أساسا على العمل التطوعي. و نعني بذلك ، القيام بأنشطة و أعمال تندرج في إطار منظم يطبعه الجانب المجاني غير المربح .  
و تأخذ المشاركة الجموعية عدة مستويات و أشكال متنوعة : من العضو العادي ، الى المتعاطف فالمتطوع الظرفي الى المتطوع الملتزم و الدائم من أجل قضية أو هدف ما. A.Meister يعطينا خاصتين رئيسيتين للمساهمة الجموعية ألا و هما : التأثير الاجتماعي ثم إعادة بناء الأنسية الرسمية<sup>3</sup>(Sociabilité).

- اقتصرت المشاركة الجموعية إبان المرحلة الكولونيالية على المجال الاجتماعي والثقافي والخيري في بادىء الأمر. ثم برزت فيما بعد أشكالا جديدة أخرى للجمعيات المختلطة النخبوية (أوربي/ جزائري) كالمشاركة المطلوبة و الاندماجية ، لتتحول إلى مشاركة جزائرية ذات طابع إلتزامي نضالي و سياسي عند انفصال الجمعيات الجزائرية عن الأوروبية لتدعيم وتقوية الحركة التحريرية الوطنية.

\* بعد الاستقلال مباشرة ، استطاعت عملية دولنة المجتمع Etatisation الشامل لمختلف مؤسسات التنشئة الاجتماعية و كل الفضاءات الأنسية Sociabilité إلى فرض احتكار كلي و مراقبة عن قرب لكل مجالات الحياة

<sup>3</sup>- A., Meister : Vers une sociologie des associations.

الاجتماعية المنظمة و منع أي مبادرة أو تجنيد يُقام خارج الإطار الرسمي للدولة و حزبها الوحيد آنذاك.

\* هذا النموذج التسلطي و المهيمن للدولة و أجهزتها لتسيير المجتمع أنتج أشكالاً من التجنيد و المشاركة الجماعية ذات طابع شبه اجباري و مزيّف خال من القناعة، تغلب عليها النزعة النفعية الفردية و الانتهازية السياسية. لذا فإن كل المشاركات و المساهمات الجموعية آنذاك تميزت بطابع ظرفي دون أن يكون لها تأثير و لا القدرة على التجذر العميق الإجتماعي لدى الفئات الإجتماعية.

\* - و نشير في هذا الصدد أن أهم مرحلة التي شدت عن القاعدة ارتبطت بالحركة التطوعية الطلابية في بداية السبعينات، و التي تزامنت مع تطبيق برنامج الثورة الزراعية في الأرياف الجزائرية و أجهضت بعد وفاة الرئيس هواري بومدين.

- و هناك تجربة أخرى، و إن كانت أقل أهمية، تستحق الذكر و نعني بها، تلك النشاطات المنظمة التي أُقيمت من طرف جمعيات الأحياء، و التي شجعتها الدولة بعد أن عجزت عن التكفل بها في بداية الثمانينات. إذ تعلق الأمر حينذاك بحملات تطوعية داخل الأحياء قصد المحافظة على المحيط و صيانة العمارات التي تنازلت عنها الدولة للعمل على تحسين ظروف حياة السكان. و لم تدم هذه التجربة طويلاً.

\* - ان إلزامية المشاركة الجماعية داخل منظمات الحزب الواحد، ورفض كل مبادرة مستقلة خارجة عن هذا الاطار جعل الحملات التطوعية التي بادرت بها المنظمات الجماهيرية الرسمية أو الإتحادات المهنية فقيرة و غير مرغوب فيها، مما حدّ من امكانية خلق تقاليد و تطوير ثقافة العمل التطوعي و الجموعي، خاصة عند تفشي الممارسات المنفعية و المصلحية و العمل الارتجالي و اللاديموقراطي، و هكذا أفرغت المنظمات الجماهيرية من اطاراتها و مناضليها النزهاء و جل الفئات الشبانية منها لأنها لم تجد أطراً منظمة تطرح فيها طموحاتها و مشاكلها لتتمكن من الإندماج اجتماعي.

و لعل من النتائج المتوقعة و المعبرة عن ذلك الوضع المتردي يتمثل في حدوث الانفجار و السخط الشباني في 8 أكتوبر 1988 وما ترتب عنه من تغيرات سياسية أهمها التعددية الحزبية و النقابية و صدور قانون 4 ديسمبر 1990 المتعلق بشروط خلق و تنظيم الجمعيات.

- و بالفعل شهدت البلاد في بداية التسعينات انفجارا جمعويا لا مثيل له في الجزائر، إذ شمل عدة قطاعات و مجالات من نوع جديد ظهرت لأول مرة في الجزائر كجمعيات : حقوق الانسان، المرأة، الامازيغية، المهنية، المفقودين و ضحايا الإرهاب الخ...

### 1.1 خصوصيات المشاركة الجموعية الشبانية.

\*- يمثل الشباب الجزائري حوالي 9.5 مليون، أي 32 % تقريبا من الشريحة العمرية (29-15 سنة) من عدد السكان الإجمالي<sup>4</sup>. و حظيت الشبيبة الجزائرية باهتمام بالغ في الخطابات السياسية الرسمية، وخصت الدولة اتجاهها سلسلة من الإجراءات و هياكل ذات طابع اقتصادي لمساعدتها على الاندماج المهني والاجتماعي (كالتكوين المهني، قروض وتسهيلات لخلق مؤسسات صغيرة الخ.). أو خلق هياكل ذات طابع إيديولوجي و سياسي (كالمجلس الأعلى للشباب، جمعيات وطنية). ونظرا لاتسام هذه الإجراءات بالارتجالية و البيروقراطية و التمييزية لم تتوصل السلطات العمومية الى التخفيف من حدة السخط و الغليان اللذان عاشتها هذه الشريحة الاجتماعية الهامة. و نعتقد بدورنا أن الفضاء الجمعوي إن توفرت فيه الشروط اللازمة و النية الصادقة في دعمه و تطويره من طرف السلطات العمومية يمكن أن يصبح تدريجيا فضاء مميذا و وسيلة مثلى لاندماجها مهنيا و اجتماعيا، إذ يتيح لها ذلك الفضاء مجالات التعاون

<sup>4</sup> تطرح مصداقية الإحصائيات التي نعتمد عليها كل مرة، لذا يجب أخذ حذو الأرقام بكل حذر نظرا لتضارب و تناقض مصدرها. إذ تقدم بعض المصادر نسبة 70 % من فئة الشباب الجزائري الأقل من 30 سنة مثلا.

وفرص التكوين و إكتساب ثقافة المواطنة و تقاليد العمل التطوعي والتخفيف من حدة معاناتها اليومية و بناء تدريجيا مستقبلها لكسب مكانة محترمة داخل المجتمع.

- و في هذا السياق، تشير نتائج الدراسة الميدانية أن الشباب يفضلون ويتوجهون نحو ثلاثة قطاعات رئيسية من الجمعيات و بنسب متقاربة على العموم : 31 % منهم يتواجدون في الجمعيات الثقافية و الاندماج المهني الاجتماعي، ثم الجمعيات الرياضية بـ : 27 %، و أخيرا الجمعيات الثقافية الاجتماعية بـ : 22 %.

- تمدنا وزارة الشباب و الرياضة ببعض المعطيات حول تطور عدد الجمعيات الشبابية. إذ تشير المعطيات الرسمية إلى إنتقال عددها من 2275 جمعية سنة 1994 الى 3442 جمعية في سنة 1997 مما يمثل 7 % من عدد الجمعيات على المستوى الوطني .

- أما فيما يخص القطاعات البارزة، فقد تصدرتها الجمعيات الثقافية بـ: 1995 أي 40 %، ثم قطاع نشاطات الشباب 801 بـ : 23.2 % وأخيرا، قطاع الاندماج المهني الاجتماعي بـ : 179 جمعية أي 5.20 % .

- أما الفكرة الأساسية المراد استنتاجها في هذا المجال هو أن وزن ومكان الجمعيات الشبابية مازالت ضعيفة على الأقل من حيث العدد، ثم أن انضمام وتوجه الشباب نحو الجمعيات الرياضية و الثقافية و الاندماج المهني / الاجتماعي ما هو الا تعبير عن رغبة و تعطش الشباب لممارسة النشاطات الرياضية و الثقافية، وكذا محاولة ايجاد مخرج لمشاكلهم اليومية و على رأسها البطالة و التأهيل المهني.

- يبقى أن نشير في هذا المجال أن الجمعيات الطلابية المتواجدة في الجامعات والأحياء الجامعية يغلب عليها الجانب شبه النقابي أكثر من الثقافي / العلمي، وتخضع في معظمها الى صراعات و نفوذ الأحزاب السياسية، بينما نجد الجمعيات الشبابية النسوية غائبة و مهمشة (5)

جمعيات فقط من العينة) تهتم بالدرجة الأولى بالتكوين المهني كالخياطة والإعلام الآلي و السكرتارية الخ...):

- ان مقياس، و وزن كثافة المشاركة الجموعية مرتبطة بمستوى تطور وتحضر المجتمع المدني ومدى حضوره و نفوذه في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية و السياسية. و يمكن ملاحظة ذلك جليا عندما نقارن هذا الموضوع بين الدول المتطورة و الدول المتخلقة. فعلى سبيل المثال بلغ عدد الجمعيات في فرنسا سنة 2001، 880.000 جمعية، و 735000 منها تعتمد في نشاطاتها على العمل التطوعي، بمعنى (11مليون شخص متطوع)، وتسجل سنويا 70.000 جمعية جديدة، و يساهم هذا القطاع في خلق 907.000 منصب شغل دائم، بمعنى آخر 4 فرنسيون من 10 ينشطون داخل الفضاء الجموعي<sup>5</sup>.

- بينما نجد أن نسبة المشاركة الجموعية في الجزائر ضعيفة جدا، إذ لا تتعدى 5% و تتضاعف هذه النسبة في المغرب لتصل الى : 11%<sup>6</sup> و على سبيل المقارنة تتراوح نسبة المشاركة في فرنسا ما بين 39% و 43%، هذا مع العلم أن هذا البلد يعد من بين البلدان الأقل تطورا في هذا المجال مقارنة بالولايات المتحدة و إنجلترا و البلدان الاسكندنافية مثلا .

- ما سبب هذا التباين في مجال الالتزام و المشاركة الجموعية بين بلدان الشمال والجنوب يا ترى ؟  
أ. في البلدان المتطورة :

إذا استطاعت الدول المتطورة أن تؤسس و تطور مجتمعا مدنيا كطرف له مكانة و نفوذ باعتباره المتعامل المميز للسلطات المركزية و العمومية، فإن ذلك لم يتحقق إلا من خلال سلسلة من النضالات و الصراعات و الحركات الاجتماعية كثيرا ما كانت عنيفة عانت منها مختلف المجموعات والطبقات

<sup>5</sup> - F. Levrine : Le journal Figaro Lundi 25 juin 2001, p.12

دراسة ميدانية حول 1000 عائلة في البلدان المغربية ( الجزائر/المغرب/تونس) أجريت من طرف مجموعة باحثين مغاربة بالاشتراك مع مركز الأبحاث الأمريكي في تونس سنة 1998.  
M.Barthlemy, p.65 et 13.

الاجتماعية، خاصة الشعبية منها خلال قرنين من الزمن لتتوصل الدولة في آخر المطاف و تقتنع بضرورة و إلزامية وجود المجتمع المدني كطرف ضابط régulateur لميزان القوى بين السلطة و مختلف الفئات الاجتماعية، و كطرف كذلك أدرى بمشاكلها و احتياجاتها المختلفة و المتنوعة.

التحضر العمراني الهائل وما أنجر عنه من حراك جغرافي مهني واجتماعي، وكذا من تفكك الروابط الاجتماعية و بروز النزعة الفردية ؛ و ما سبب لجوء الناس للفضاء الجمعي الا لتعويض هذا التفكك و اعادة هيكلته بطرق و صيغ اخرى.

### ب. أما البلدان المتخلقة (الجنوب):

- فإن الظاهرة الجموعية حديثة العهد في هذه البلدان، إذ اقتصر في المجالات التقليدية كالمجال الاجتماعي/الديني و الخيري في اغلبها.

- عدم استعداد السلطة على تطوير مجتمع مدني مستقل، بل لا ينظر إلى الفضاء الجمعي إلا كإمتداد للسلطة و درعها الخارجي و الواقي فقط لتلعب الدور المكمل و المدعم للسلطة لا غير.

- ضعف تقاليد و ثقافة جموعية كشرط لتطوير قيم اجتماعية جديدة مثل التطوع و العمل الجماعي و التنظيم و التسيير المحكم للجمعيات و التغلب على الإنغلاق الفردي.

- و أخيرا عدم قدرة الجمعيات في إيجاد استراتيجية جديدة في التعامل مع السلطات العمومية و تقليص نزعة الانكسار دوما على مساعدتها حتى تضمن الجمعيات نوعا من الاستقلالية في نشاطها كي تضمن استقرارها و توسعها و تطورها و ترقى إلى المهنية professionnalisation.

- بعد الاستقلال، عرفت الجزائر ثلاثة مراحل و أنواع من التشريعات المتعلقة بالجمعيات. في بداية الستينات واصلت شكليا في الحفاظ على القانون الفرنسي 1901 ليلغى و يعوض بقانون فبراير 1971 الذي قام بتصفية كل الجمعيات المستقلة عن طريق فرض الاعتماد المزدوج (رخصة من الوالي و أخرى من وزير الداخلية) مما أجبر الجمعيات إما أن تنظم في



المنظمات و الاتحاديات المهنية الرسمية تحت رعاية الحزب الواحد آنذاك أو الموت.

ثم جاء قانون 1990/12/4 و الذي ألغى أغلبية القيود الهامة و على رأسها الاعتماد المزدوج (رخصة من الوزارة و من الوالي) و نظرا للتسهيلات التي جاء بها هذا القانون الأخير، فقد أدى ذلك إلى بروز عدد هائل من الجمعيات في بداية 1987 و خاصة بعد 1990.

- و في هذا السياق يمكن أن نلاحظ اتجاهين رئيسيين في مجال التطور العددي للجمعيات :

الفترة الأولى التي تتراوح ما بين 1994/1990 التي عرفت عددا هائلا من الجمعيات الجديدة ( 60 % من عينتنا )

أما الفترة الثانية التي تتراوح ما بين 2001/1995، و التي تتميز بتباطؤ ملحوظ من حيث نشوء الجمعيات الجديدة (16.3%) من نفس العينة.

- ان نفس هذا الاتجاه لمسناه عندما قمنا بتعداد جميع الجمعيات المتواجدة على مستوى ولاية وهران، إذ نجد مثلا أن 252 جمعية نشأت في المرحلة الأولى 1994/1990 في حين نشأت 124 جمعية فقط ما بين 1999./1995

## 1.2. التطور العددي للمنخرطين و مواظبتهم

يعتبر التطور العددي للمنخرطين و مستوى مواظبتهم كمؤشرين يمكن أن يساعدنا على إبراز أهمية و نوعية المشاركة الجموعية.

و لكن بعدما لاحظنا مبالغة في تضخيم عدد المنخرطين من طرف المسؤولين وصعوبة حصر جانب المواظبة لانعدام وجود التسجيلات و التقارير التي تمدنا بتفاصيل النشاطات الجموعية من طرف الدائمين و النشيطين والمتعاطفين الخ... تمكنا، رغم ذلك، من ابراز بعض الملاحظات من خلال معاينتنا الميدانية أهمها :

- تتميز جلّ الجمعيات بصغر حجمها و انغلاقها على نفسها لا تهتم بمجالات الانفتاح و لا بالشراكة بصفة عامة.

- تعتمد أغلب الجمعيات على جماعة صغيرة من المتطوعين الدائمين، ولكن نظرا لتراكم المشاكل واستحالة ايجاد الحلول المناسبة لها، فإن هذه الجهود التي في جملتها لا تكفل بنتائج إيجابية تجعلها عرضة للاستسلام و الارهاق والخمول وإلى استقالة نشاطها على المدى المتوسط في نهاية الأمر.

- هناك نوع آخر من الجمعيات (أقلية)، و التي استطاعت أن تخلق جوا حماسيا مميزا لدى الأعضاء، تتواجد في الجمعيات ذات الاندماج المهني أو الجمعيات ذات الحساسية السياسية و المطلوبة، أو التي تحمل هدفا إيديولوجيا أو احتجاجيا، أو خدمة مصلحة فردية. هذه الجمعيات ما زالت تعيش انضباطا وحضورا نسبيا لمناضليها. هذه الظاهرة لاحظناها في المنظمة العامة للطلبة الأحرارUGEL الذي تفتقده الجمعيات الطلابية الأخرى، إذ تعرف ركودا وجمودا في أنشطتها المختلفة داخل الجامعات أو الأحياء الجامعية.

و لكن على العموم، فإن وضعية الحياة الجموعية تؤول نحو الركود والخمول لافتقار جلّ الجمعيات للشروط الأساسية لوجودها مثل استقلالية التمويل، التنظيم والتسيير المحكمين للمؤطرين، تطبيق استراتيجية فعالة في مجال التكوين والاتصال، و ابتكار طرق جديدة خاصة في مجال التمويل الذاتي إن ارادت أن لا تعرف الموت البطيء مثلما عرفته الكثير من الجمعيات.

### 1.3. المشاركة و التجربة الجموعية

- إن تطرقنا للتجربة و السوابق داخل الجمعيات أو الإرث الجموعي يظهر لنا جلينا ضعف، إن لم نقل انعدام، الخبرة و التقليد و الثقافة الجموعية لدى الشباب. و بالفعل، 70% منهم تعرفوا على الفضاء الجموعي لأول مرة أما الباقي فإنهم نشطوا بداخل الجمعيات و لكن لمدة قصيرة جدا.

كذلك تعدد الانتماء الجموعي منعدم تماما من طرف الشباب و حتى اكتساب الثقافة التطوعية أو الجموعية من طرف الوسط العائلي فإنه مفقود نظرا لعدم وجود عضو من العائلة له سوابق نضالية في هذا المجال.

#### 1.4 التوزيع الجغرافي و استيطان الجمعيات الشبانية

– إن التطور العمراني كثيرا ما انجر عنه التضائل الجزئي أو الكلي التدريجي للأطر التقليدية غير الرسمية للفضاءات الأنسية Espaces de sociabilité؛ لذا فإن هناك ارتباطا عضويا بين التأثيرات السلبية للتوسع العمراني المفرط و المساهمة الجموعية. وفي هذا المجال لاحظنا أن الجمعيات الأكثر نشاطا وحيوية تتمركز في الأحياء المحيطة بالمدينة أو المدن الصغيرة شبه الحضرية لمدينة وهران .

إن التقارب بين الناس و المجاورة، و المحافظة النسبية للمجموعات البدائية والفراغ الواضح الذي يسود عموما في هذه الإحياء (كثرة البطالة، قلة النشاطات الثقافية و الرياضية) كل هذا يمكن أن يفسر نسبيا الفوارق في مجال المشاركة والالتزام بين الجمعيات المتواجدة في مراكز المدن الكبرى كوهران و بين الاحياء والقرى المجاورة لها.

#### 1.5 المشاركة الجموعية و المكانات الاجتماعية

– إن التأكيد على جدوى العلاقة الوطيدة و المترابطة بين مستوى المشاركة الاجتماعية / الاقتصادية والرأسمال الثقافي في الفضاء الجموعي، قد أظهرته وبرهنت عليه عدة دراسات « إذ كلما كانت المكانة الاجتماعية و الرأسمال الثقافي من الطراز العالي كلما كانت المشاركة والالتزام الجموعي مهما و قويا». هذه الفرضية جرى تبيانها في دراستنا. وبالفعل ، فإن تزايد و توسيع الفئات الوسطى المتعلمة والمتحضرة في الجزائر خاصة في فترة السبعينات و بداية الثمانينات و التي ارتبطت بالاستثمارات الضخمة التي عرفتها البلاد من خلال المخططات الإنمائية و”ديموقراطية التعليم“، هذه الشرائح تعيش حاليا عملية تدهور و تفجير

لظروفها و أوضاعها المعيشية، و تأثرت بالدرجة الأولى بالهزات الاقتصادية بداية من التسعينات، أي بعد تطبيق شروط التصحيح الهيكلي في الجزائر . و يمكن تفسير توافد هؤلاء بكثرة في تأطير الجمعيات على وجه الخصوص كمحاولة منهم في إعادة تموضعهم و الالتحاق بمكانتهم أو مراكزهم الاجتماعية السابقة قصد استعادة على الأقل ظروف الحياة السابقة المفقودة. و تمثل هذه الفئات (الإطارات المتوسطة، الأستاذة، التجار الصغار والبطالين الجامعين) نسبة 54 % في حين بلغت نسبة الإطارات العليا من العينية المدروسة 16.5 %.

– إن الأغلبية الساحقة من هؤلاء يؤطرون و يتراسون الجمعيات، نظرا لتوفرهم على مستوى تعليمي معتبر، إذ نجد أن 50 % منهم لديهم مستوى جامعي، و 30% مستوى ثانوي.

–تتكون الجمعيات الشبانية من الشرائح العمرية الوسيطة أي (ما بين 35/30 سنة) 30 %، و 27 % من الشريحة (الأقل من 25 سنة) من العدد الإجمالي. ولكن هناك نسبة لا بأس بها تتعدى 30 سنة و تتواجد في مكاتب الجمعيات، بينما نجد العنصر النسوي مهما تقريبا، إذ يقدر ب: 7% فقط و معدل سنه 30 سنة.

### 1.6. ظروف انخراط الشباب داخل الجمعيات

– يمكن حصر انماط و ظروف انخراط الشباب في الجمعيات في شكلين أو نمطين رئيسيين :

أولاهما : يتحقق نمط الانخراط الأول عن طريق الانتماءات الأولية والمحيط القريب، و يمثل النوع السائد و الهام إذ يحتوي على نصف العينة : و تتمحور ظروف الانخراط بواسطة الجيران أو أصدقاء الحي أو الوسط المدرسي و العائلي، 12 % انضموا للجمعية عن طريق الوسط المدرسي والعائلي، 18 % من الوسط المدرسي و 21 % عن طريق أصدقاء الحي.

ثانيهما : النمط الثاني يتم بقرار و خيار فردي عند الانخراط الى جمعية ما. ويمثل هذا النوع 32% من العينة.

و يمكن أن نشير إلى أن هذا النوع يتكون في غالبيته من الفئات الوسطى التي عرفت حراكا اجتماعيا تنازليا، و نعتقد أن هذه الفئة الاجتماعية هي الأكثر التزاما ونشاطا و تحفيزا داخل الجمعيات يحذوها في ذلك منطق المصلحة الخاصة و الرغبة في ضمان إعادة اكتساب المكانة الاجتماعية المفقودة أو تمهيد المجال للحصول على مسار أو تموضع سياسي.

### 1.7. أسباب و دوافع المشاركة الجموعية

للامام جديا بموضوع المشاركة الجموعية ارتأينا من الأفيدي أن نتعرف على موضوع دوافع جذب و نفور أو الابتعاد عن الجمعيات، ثم الاسباب السيكوجتماعية التي تقود الشباب الى اتخاذ قرار اختيار أو الانضمام الى جمعية ما و مبرراته

#### \*-الدوافع السيكوجتماعية

هناك ثلاثة دوافع رئيسية يمكن ادراجها في هذا المجال :

1. جانب من المساهمة الجموعية الشبانية تعبر أساسا على النزعة النفعية والمصلحية، إذ يختفي وراء الانخراط الجموعي الجانب كبير من الشبان يتوافدون ويتواجدون في الجمعيات إلا لأغراض نفعية تخدم مصالحهم الخاصة بالدرجة الأولى.

- جانب آخر من الشبان، و لكن بأعداد أقل، تحذوهم الرغبة في خدمة الآخرين و إعطاء الانطباع بأنهم أناس نافعون في المجتمع. وقد يترجم هذا الموقف سعيهم للبحث عن مغزى و معنى لحياتهم و مقاومة العزلة والتهميش، و كذلك ايجاد نوع من التضامن مع أعضاء نفس الجيل.

2. البحث عن الهوية و عن الذات و المصير و تحقيق الحلم أو الدفاع عن فكرة والرغبة في الحرية و تفادي الضغوطات المؤسساتية : كلها دوافع تفسر تواجد هؤلاء الشباب داخل الجمعيات.

3. و أخيراً، الشعور بأن هناك رغبة و عزيمة كبيرتين في مجال التنشئة الاجتماعية و الاندماج المهني و الاجتماعي لدى الشباب كتعويض عجز مؤسسات التنشئة الاجتماعية التقليدية التي تعيشها حالياً ، و ما حقيقة هذا الجانب من الدوافع إلا الرغبة في محاولة إعادة بناء الترابط الاجتماعي الذي يعرف حالياً تفككا متزايداً و مخيفاً و توسعاً أو تفشي النزعة الفردية في المجتمع.

### 1.8 رأي الباحثين حول بقاء أو استقالة المنخرطين أو ابتعاد الشباب عن الجمعيات

يختلف الشباب حول هذا الموضوع، إذ يعتقد الشرط الأول، أن الشباب يقبلون بكثرة على الجمعيات و البقاء فيها، و السبب في ذلك، حسب رأيهم يعود إلى البحث عن الاندماج الاجتماعي قصد سد حاجات مختلفة، مثل التعارف و إقامة علاقات اجتماعية جديدة، خاصة في إطار يخلو من البيروقراطية و التسلسل الإداري، بينما يفسر الشرط الثاني ان سبب استقالة الشباب من الجمعيات راجع للنزعة الفردية و الأنانية و قلة الامكانيات المادية و المالية، خاصة إذا علمنا أن الايديولوجيا الشعبوية مازالت قائمة و مجسدة في الممارسات الإنكالية و النزعة المطيية المفرطة والتي ما زالت متواجدة و راسخة في البنية الفكرية لدى أفراد المجتمع.

### 1.9. دوافع النفور أو الهروب من الجمعيات

يعتقد الباحثون أن أسباب رفض الشباب الانضمام الى الجمعيات يعود الى ثلاثة مجموعات من العوامل:

– فقدان الأمل في الحياة و غموض آفاق المستقبل و الإحساس بالتهميش والنسيان، و أن السلطات العمومية غير مهتمة بهم تماماً. ويمثل هؤلاء 43 % تقريبا من الباحثين.

– قسم لا بأس به (20 %) يرجع هذا النفور إلى عدم دراية الشباب لما يحيط بهم و اللامبالاة مما يفسر أن جانبا هاما من الشباب تأه و تتجاوزته

الأحداث وغير قادر على تحديد و فهم التطورات التي تحدث حوله، و كذا غموض موقفه من الأمور التي تحيط به. بل و يلجأ أحيانا إلى التوقع على نفسه، في إنتظار غد أفضل.

- و أخيرا، يفسر نوع آخر من الشباب (23 %) ذلك إلى ضعف الوعي السياسي لدى الشباب و عدم اكتمال نضجهم.

## 2. الالتزام و المشاركة الجموعية و علاقة الشباب بالسياسة

يتربع الفضاء الجموعي فى قلب الفضاء العمومي، و يحتوي الفعل الالتزامي أو الإسهامي حول قضية أو هدف ما في طياته على فعل و موقف سياسي. و في هذا الصدد كيف يتمثل جيل الشباب هذا الفضاء أي الفضاء السياسي؟ ماهي مواقفهم وما هي طبيعة تمثلاتهم إزاء السياسي والسياسة؟ و كيف يتعاملون مع النضال الجموعي الملتزم؟ ما رأيهم في السياسة؟ تلك هي بعض المواضيع التي سنحاول التطرق إليها :

\* - أهم فكرة يمكن إبرازها في هذا المجال تتعلق بالمعارضة الواضحة لدى الشباب للتفويض الحزبي و الرفض القاطع لأي شكل من الأشكال التقليدية للوساطة السياسية و الحزبية. و الدليل على ذلك النسبة الضيئلة (15% فقط) التي أظهرت استعدادا واضحا لضرورة النضال و الالتزام السياسي. إن التباير المقدمة تتفرع إلى اتجاهين :

1- أسباب ذات طابع ظرفي، مرتبطة بالاوضاع السياسية الغامضة والأمنية الخطيرة التي تمر بها البلاد.

2- أسباب من النوع الاستراتيجي مثل : "إن تواجدنا الجموعي واستمراره لم يكن ممكنا لولا دعم السلطات العمومية و الأحزاب السياسية، لذا نعتبر أنفسنا امتدادا لمهام الدولة و سندها و درعها الواقى."

من جهة أخرى نشير أن نسبة هامة (الشطر الثاني من العينة أي 50%) تقدم لنا تبريرات من نوع آخر مثلا ؟

3- افتقار الشباب لثقافة سياسية و ضعف التقاليد النضالية، العمل والنضال السياسي يستلزمان الاقتناع و الحماس، و هذان العنصران قلما نجدهما عند الشباب.

ان المواقف و الآراء التي يقدمها الشباب كأسباب لهروبهم من الفضاء السياسي تعكس بكل وضوح ضعف الوعي السياسي و المسؤولية و عدم وجود بوادر لروح المواطنة لديهم. و أحسن مخرج لذلك (كي يريحوا ضمائرهم) هو (الابتعاد عن عالم السياسة).

- "نفضل اتخاذ موقف الحياد و يستحسن ترك السياسة يجب تركها للآخرين من ذوي الاختصاص".

- او "أن المجال السياسي مصدر مشاكل كثيرة، لذا يجب تفاديه. إن رجال السياسة غير أكفاء و غير نزهاء، لذا فإننا لا نثق فيهم لقد خيبوا آمالنا في كل مرة." إنهم يهرولون وراء مصالحهم و حل مشاكلهم فقط.

- او مثلا "النضال السياسي معقد جدا، و مخيف. و حتى لا نقع في مشاكل جديدة من الافضل تجنبه".

- هذا النوع من الاتجاهات أظهرته دراستان : الاولى دراسة مركز الابحاث في الاقتصاد التطبيقي في الجزائر سنة 1992 التي توصلت إلى الخلاصة التالية: "لايولي الشباب اهتماما للسياسة، و ان كان الخطاب "مسيسا بحدة و مضخم من خلال الظروف الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية"<sup>7</sup>.

- و الدراسة الثانية في فرنسا، قدمها ل.بوثي، اذ يشير في هذا الصدد أن هناك أقلية من الشباب تتجه اهتماماتها نحو النزعة الفردية، و مع ذلك فإنها لا تقلل من أهمية الاشكال السياسية المؤسساتية، و لكن الأغلبية الساحقة من الشباب تطغى عليهم النزعة الفردية، إذ تصاحبها عموما

<sup>7</sup>- Les assises nationales de la jeunesse : Communication du CNEA, Club des pins 10 Nov 1993 p 228.



الامبالاة السياسية و الحذر الشديد من رجال السياسة أو التشكيك في مصداقية الجماعات السياسية الوسيطة"<sup>8</sup>.

## 2.1. الممارسة السياسية و تفضيل الإنتماء الحزبي.

- يؤكد أغلبية الشباب على أن الأشكال السياسية المؤسساتية غير ضرورية و غير نافعة (67.2% تؤمن بهذه الفكرة). و تتأرجح مبرراتها بين مثلا "أترك السياسة لأهلها، إن الأمر لا يعنيني"، أو التستر وراء الموقف القانوني و الشرعي مثل : "إن القانون الجموعي يمنع ذلك، لهذا فإن جمعيتنا جمعية لا سياسية".

إن الخلفيات البارزة من وراء هذا الابتعاد عن السياسة يظهر عند تأكيدهم بأن النشاط السياسي مخيف و يوقعهم بين أحضان الاحزاب السياسية و يحرمهم من الحرية و الاستقلالية، لذا فإنهم يمتنعون أن يتحولوا إلى أداة أو وسيلة لترقية رجال السياسة و لعبة بين أيدي الأحزاب. -أما الأقلية التي تؤمن بضرورة و فعالية النشاط السياسي و إنتماء أو تبعية جمعية ما لحزب سياسي ما، فإن غايتها من وراء ذلك هو تطوير شبكة المعارف و الاحتكاك بالمسؤولين الكبار قصد توطيد علاقات مميزة أو ضمان مسار سياسي مزدهر أو على الأقل حل المشاكل الشخصية و الحصول على بعض الامتيازات.

20% يصرحون علانية انتماءهم الحزبي نوردتهم حسب الترتيب والتفضيل الخاص بهم : 1-FLN، 2-RND، 3-HAMAS، 4-RCD، 1-حزب جبهة التحرير الوطني، 2-الحزب الوطني الديموقراطي، 3-حماس، 4- التجمع من أجل الثقافة و الديموقراطية.

-إن عدم اهتمامهم بالفضاء السياسي يجعلهم يترددون كثيرا في تفضيل حزب سياسي على آخر أو الاقتناع ببرنامجه أو اتجاهاته، و يجدون مخرجا لهذا الاتجاه الغامض و المتردد عن طريق إعادة إنتاج فكرة واردة

<sup>8</sup>- L. Baugnet : Participation associative et rapport au politique : in des jeunes et des associations Harmattan, 96, p. 50.

كموضة في الخطابات السياسية الرسمية مفادها : "ان الجزائر هي حزبنا السياسي الوحيد و المفضل"

## 2.2. الثقافة السياسية و المواطنة :

-موقف الشباب من الانتخابات : يندرج الفعل الانتخابي ضمن ممارسة المواطنة. ويحبذ الشباب، عندما يتوجهون نحو صناديق الاقتراع، أن يتوج فعلهم الانتخابي بمشاريع تهدف إلى تغيير الواقع و تجديده بما يخدم مصالحهم بالدرجة الأولى .

و كثيرا ما ينتخبون للتعبير عن رفضهم و سخطهم للأوضاع المزرية التي يعيشونها يوميا، بالانتخاب الأبيض و غير الملتزم. لذا فإن هذا الموقف يضعف من عملية احتجاجهم و مطالبهم، بل يكتفون بأشكال المطالبة الهادئة و المسالمة و المكوث في وضعية الانتظار و الشكاوى أو التطرف و القيام بأعمال العنف و الشغب. حتى داخل الجمعيات، فإننا لاحظنا انعدام الانتخاب داخل جمعياتهم، على الرغم من ضرورته لإكتساب الشباب ثقافة و ممارسة الديمقراطية و التعلم و التدرب على المواطنة.

- إذا كانت الثقافة السياسية تساهم في إنماء الوعي السياسي و تطويره، فإن ذلك يمكن أن ينعكس و يؤثر على مستوى المشاركة الجموعية و النضال السياسي فيما بعد.

- و الشيء الاكيد هنا هو أن رغم تعطش الشباب للمطالعة و القراءة، إلا أن اهتماماتهم تنحصر في قراءة المواضيع الرياضية ثم الاجتماعية و اخيرا الثقافة العامة، و هنا مرة أخرى، لا يولون اهتماما بالمواضيع السياسية.

- تحتل التلفزة مكانة مرموقة في الحياة اليومية للشباب، و لا ينحصر دور التلفزة إلا في مجال الترفيه فقط بل يمكن أن تكون وسيلة توعية و تنمية الثقافة السياسية و صقل الوعي السياسي و الايديولوجي. و هنا نجد الشباب يفضلون مشاهدة القنوات الأجنبية حسب الأفضلية (القنوات الفرنسية، القناة الرياضية الأوربية تليها القنوات العربية تنزعمها M.B.C والجزيرة).

أما البرامج المفضلة مرة أخرى، فإنها تنحصر في البرامج الرياضية، الافلام الترفيهية والاجتماعية ما عدا الافلام و البرامج السياسية.

### 2.3. تصور واقتراحات الشباب لتدعيم المشاركة الجموعية.

إن الاقتراحات المقدمة من طرف الشباب لتفعيل و تنشيط الجمعيات والرفع من المشاركة الجموعية تتوزع على النحو التالي :

#### 3.2.1. المستوى الأول : مستوى المكانة القانونية للتأطير :

- يتفق جل الشباب المبحوثين على أن الحياة الجموعية تمر بخمول ممل وتقوقع مقلق و تفكك و ضياع يحتاج إلى نفس جديد و إجراءات محددة عاجلة لإعطاء ديناميكية جديدة بواسطة تنظيم و تسيير و تأطير الجمعيات. وفي هذا المجال يقترح 44 % من الشباب بضرورة توفير شروط استقرار المؤطرين وترسيمهم حتى يصبحوا مهنيين، مدعمين طبعاً بالمتطوعين. و يبرر هؤلاء ذلك بعدم جدوى العمل التطوعي و للقضاء على سياسة الاتكال أو المساعدات الأجنبية التي تخضع لإجراءات بيروقراطية و جمركية معقدة. 26 % فقط من العينة تقترح تسيير الجمعيات من طرف المتطوعين في حين أن 2.1 % منها تؤكد على مساعدات الجمعيات الأجنبية.

- وبفضل التشغيل الدائم لأكبر عدد من المتطوعين و توظيفهم يمكن أن يحسن تسيير الجمعيات و تطويرها خاصة على شكل تجمعات و فدراليات لتقويتها وتلاحمها و تفتحها على تجارب الجمعيات الأخرى.

#### 3.2.2. المستوى الثاني : نمط التسيير الجمعوى :

- هناك أقل من 35 % يعتقد بأن أحسن وسيلة لتنشيط الجمعيات تتوقف على التأطير الذاتي، أي الاعتماد فقط على المنخرطين المتطوعين الشباب، بينما يفضل قسم لا بأس به (25 % منهم) أن تؤطر و تسيير الجمعيات من طرف الكبار، أي من جيل الآباء. أما الحل الوسطي فقد اتفقت عليه نسبة قليلة (11 % فقط) التي ترى أن من الافيد أن تؤطر الجمعيات من طرف شراكة بين الشباب و الكبار. ونستنتج مما سبق أن

فكرة الاتكال و الاعتماد على الكبار ما زالت راسخة في أذهان الشباب، أما النزعة الاستقلالية و الاعتماد على النفس فلم تكن ناضجة و غير واردة بقوة في تصوراتهم، إلا أن الشيء المؤكد و الواضح بالنسبة لهم هو الرفض شبه المطلق لإطارات و مسؤولي وزارة الشباب و الرياضة بسبب انعدام الثقة فيهم تماما. و لا يوجد إلا نسبة 7 % من يقبل أن يسيّر من طرف هؤلاء.

### 3.2.3. المستوى الثالث : علاقة الجمعيات بالسلطات العمومية أو الأحزاب السياسية

\* - إن المطالب المتأتية لدعم و مساعدة الجمعيات من طرف السلطات العمومية دون إقامة استراتيجية هجومية لترسيخ قواعد و حثوظ استقلالية المؤسسات تجعل جل الجمعيات عرضة للتبعية شبه المطلقة و الخضوع لأغراض سياسية للسلطات العمومية أو الأحزاب السياسية (60 % يطالبون هذا النوع من الدعم). بينما 9 % فقط يدافع عن فكرة الاستقلالية و الاعتماد على الإمكانية الخاصة للجمعية.

و لكن يقع جل الشباب في تناقض واضح عندما يطالبون بعدم تدخل السلطات العمومية أو الأحزاب السياسية في شؤونهم و يرفضون تماما أن يكونوا لعبة و أداة تستعمل لإرضاء رغبات و أهداف المسؤولين المحليين أو الأحزاب السياسية من جهة و يتمادون في الاعتماد كلية على المساعدات المالية لأجهزة الدولة من جهة أخرى. إن هذا الموقف يعبر فعلا على هشاشة الحياة الجمعية و مكوثها في مرحلتها الجنينية الانيمية. إن النزعة الفردانية (Individuation) الناضجة لدى الشباب في الدول المتطورة الديمقراطية ما زالت مجهولة و غير واردة في الأوساط الجمعية في الجزائر<sup>9</sup>.

<sup>9</sup> يعرف ب يؤدي النزعة الفردانية "individuation" كعملية يتوصل الفرد عن طريقها لاستقلالية معتبرة ، تمكنه من تسيير هويته و كسب الاعتراف بواسطة هذه الهوية و ما يصاحبها من أفعال يقوم بها. و لا تتعارض النزعة الفردانية بالأناية و التضامن و المشاركة مع الجماعة لذا فإن الفرد هنا يتحول من فاعل يتحكم في تطوره و في نفس الوقت في التطورات الجماعية" ذكر المصدر، 14) 3. Boudet .

## الخلاصة

\*- لقد توصلنا من خلال هذه الدراسة أن نستعرض و نبرز فكرتين رئيسيتين هما:

(1) إن المشاركة الجموعية مازالت ضعيفة و تشكو من العجز الكبير في الأوساط الشبانية على وجه الخصوص. و قد يعكس ذلك فشل المسؤولين ومؤسسات الدولة في إدماج اجتماعيا هذه الفئة الهامة في تنمية البلاد.

(2) إن الفضاء و الممارسة السياسية لا تعدان من أولويات و اهتمامات الشباب، وقد ظهر ذلك جليا في نفورهم ورفضهم القاطع للحزب أو الالتزام السياسي و عدم ثقتهم برجال السياسة و درايتهم بالعمل السياسي.

إن الممارسات و المواقف الصادرة من الشباب لترجمة واضحة عن العجز الكبير في مجال ثقافة المواطنة و تقيهر الحس المدني في المجتمع (إذ لا بد من تطويرها وترويجها خاصة في مؤسسات التنشئة الاجتماعية و على رأسها الأسرة و المدرسة) إن الفشل المتتالي للسياسات الرسمية إزاء الشباب، والإرادة الضمنية للسلطات العمومية في التماهي على نفس نمط الممارسات السابقة في الإرغام و التجنيد الإجباري للفضاءات الجموعية و استعمالها لأغراض سياسية ثم العرقلة غير المعلنة لأي محاولة تحرر واستقلالية الجمعيات خارج الإطار الرسمي و الدور الذي تريده الدولة أن توليه للجمعيات وتفرضه عليها ؛ فإن ذلك كله قد لا ينبئ بقضية واضحة مع رواسب ثقافة وممارسات الحزب الواحد. إن التماهي في نفس هذه الإستراتيجية من طرف السلطات العمومية لا تتيح مستقبلا ببروز و تطوير مجتمع مدني حقيقي وفعال قادر على فرض وجوده كي يصبح ليس كإمتداد للدولة و إنما كشريك ضروري وكقوة اقتراح و "سلطة مضادة" قادرة على ضبط ميزان القوى واتزانها على المستوى المحلي خدمة للدولة والمجتمع على حد سواء.